تحديات وفرص التعاون الاقتصادي العربي فى ظل التحولات العالمية

الخبير الاقتصادى :د. مدحت نافع
مساعد وزير التموين السابق

مقدمة

يعيش العالم حالة من التحولات الكبرى التي ترسم وجهاً مختلفاً للكوكب خلال العقود وربما السنوات القليلة المقبلة. تلك التحولات الكبرى لن يتأتى مواجهتها إلا بانتقالات كبرى يتغير بها الاقتصاد العالمي على نحو لم تعرفه الكرة الأرضية من قبل.

أما التحوّلات فتتضمن تغير المناخ، تفشي الجوائح، تفاقم الديون، النكوص عن طريق العولمة، والتخلي عن الدولار أو الدولرة العكسية، وتحوّل صدمات الطلب إلى صدمات عرض..

وأما الانتقالات فتشمل انتقال الطاقة، وانتقال التكنولوجيا والعلوم ومن أبرز تجلياته التحوّل الرقمي، والانتقال نحو نظام دولي جديد، ومن تجلياته الإقليمية الجديدة والمبادرات الكبرى مثل الحزام والطريق..

يشهد العالم اليوم تحولات جذرية على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يشكل تحديات وفرصًا فريدة للدول العربية في سعيها لتعزيز التعاون الاقتصادي البيني. يعتبر التعاون الاقتصادي العربي هدفًا استراتيجيًا يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، والاستقرار الاقتصادي، وتحقيق التكامل بين الدول الأعضاء. في ظل التحولات العالمية الكبرى، تصبح الحاجة ماسة لتحديد التحديات التي تواجه هذا التعاون واستغلال الفرص المتاحة لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

تتمثل التحديات التي تواجه التعاون الاقتصادي العربي في العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، والتي تؤثر على قدرة الدول على تحقيق تعاون فعال ومستدام. ومع ذلك، فإن الفرص المتاحة لتعزيز هذا التعاون تتجلى

في إمكانيـة زيـادة التجـارة البينيـة، وتكامـل الصناعـات، وتنويـع الاقتصاديـات العربيـة، وتعزيـز التعـاون في مجـالات التعليـم والتدريـب.

تهـدف هـذه الورقـة إلى اسـتعراض التحديـات التـي تواجـه التعـاون الاقتصـادي العـربي وتحليـل الفـرص المتاحـة لاسـتغلالها، وذلـك مـن خـلال دراسـة التحـولات العالميـة الكـبرى وتأثيرهـا عـلى الاقتصـاد العـربي. ومـن خـلال هـذه الدراسـة، نسـعى إلى تقديـم توصيـات لتحقيـق تعـاون اقتصـادي فعّـال ومسـتدام يمكنـه مواجهـة التحديـات واسـتغلال الفـرص لتعزيـز التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في المنطقـة العربيـة.

التحولات والصدمات الكبرى المؤثرة على اقتصادات المنطقة العربية

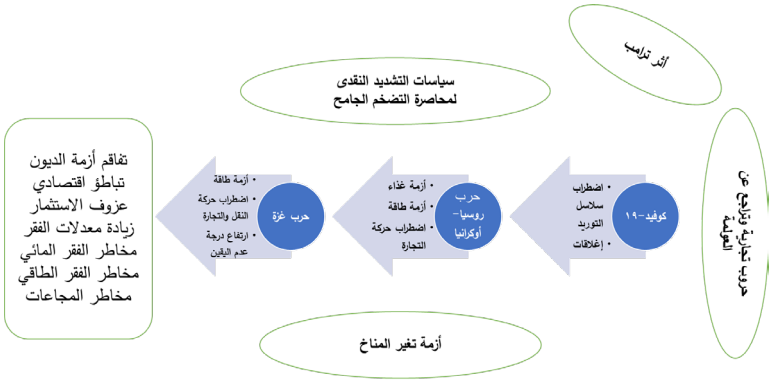

المصدر: شكل تم صياغته من واقع قراءة الباحث للمشهد العالمي

الشـكل السـابق يوضـح كيـف تحيـط العـالم عـدد مـن التحـوّلات الكـبرى التـي تؤثـر في اقتصـادات مختلـف الـدول ومنهـا سياسـات التشـديد التـي تعكـس التحـوّل إلى صدمـات العـرض وارتفـاع تكاليـف التمويـل، والحـروب التجاريـة والعولمـة العكسـية وتداعياتهـا الكـبرى، وأزمـة تغـير المنـاخ وأثـر سياسـات ترامـب الـذي مـن المتوقـع أن يمتـد طويـلاً لمـا بعـد مغادرتـه البيـت الأبيـض بفعـل سياسـاته الحـادة ومـا تعكسـه إعـادة انتخابـه مـن تحـوّل هيـكلي في مـزاج الناخـب الأمريكي..ناهيـك عـن تحـوّلات أخـرى تـم ذكرهـا

آنفاً ومنها ما يتعلّق بالتطور التكنولوجي السريع وتقنيات الذكاء الاصطناعي.. وفي القلب من تلك التحوّلات المحيطة والتي لا يتوقّع أن يتخلص منها العالم خلال هذا العقود القادمة، هناك صدمات عنيفة وقع العالم ضحيتها بداية من العام ٢٠٢٠ مع انفجار أزمة جائحة كوفيد-١٩ وما نتج عنها من إغلاقات واضطرابات في سلاسل التوريد، والحرب الروسية بإثارها السلبية على التجارة وإمدادات الطاقة وآفاق النمو.. وحرب غزة والتي كانت المنطقة العربية أكثر تعرّضاً لتداعيتها..وكل ذلك يغذّي ازمات قائمة تتمثّل في ارتفاع أعباء الديون والتباطؤ الاقتصادي وعزوف الاستثمار وانتشار الفقر والبطالة والشح الطاقي وزيادة مخاطر المجاعات..وهي أمراض اقتصادية انتشرت بشكل كبير حول العالم منذ بداية العقد الحالي وعمّق من آثارها التحولات الكبرى المذكورة والصدمات التي ولدت في رحمها، وكانت المنطقة العربية ومازالت من اكثر مناطق العالم تأثراً بهذا السياق العالمي المأزوم.

وفقاً لمفهوم الإقليمية الجديدة، تتجمع المناطق دون الوطنية subnational لتشكيل انتماءات هدفها زيادة قوتها السياسية ونفوذها الاقتصادي. وقد عملت هذه النظرية على تشكيل عالم ما بعد الحرب الباردة، من خلال الكيانات القادرة على إحداث التغيير سياسياً واقتصادياً. في النظام العالمي المعاصر متعدد الأقطاب، بذلت المنظمات محاولات للتعاون في مجالات تنموية واسعة في سياق التعاون الإقليمي. في البداية، شكّلت الدول منظمات وتجمعات لتحقيق أجندتها المحددة، وكانت مقتصرة في الغالب على هدف واحد. ولكن بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وسعت منظمات (مثل منظمة شنغهاي للتعاون) مجالات تعاونها من مجرّد التعامل مع النزاعات الحدودية الإقليمية بين الدول الأعضاء، إلى التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والمالية لتحقيق منافع متزايدة.

من ناحية أخرى، تتوسع نظرية «الوظيفية الجديدة» في المفهوم من خلال التأكيد على أهمية الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل المنظمات الإقليمية والدولية، في تعزيز التعاون الوظيفي. تفترض هذه النظرية أن تكامل المجتمعات المختلفة مدفوع باحتياجات وظيفية، مثل الحاجة إلى التعاون الاقتصادي. يؤدي هذا التعاون إلى تأثيرات جانبية، حيث يؤدي التعاون في مجال واحد إلى التعاون في مجالات أخرى،

مـما يخلـق حلقـة تكامـل ذاتيـة التعزيـز. عـلى سـبيل المثـال، تعـاون الاتحـاد الأوروبي في البدايـة في المجـالات الاقتصاديـة مثـل صناعـة الصلـب، والزراعـة والتجـارة وحريـة حركـة رأس المـال والسـلع والخدمـات والأشـخاص، واتسـاعه تدريجيـاً فيـما بعـد[1].

التحديات السياسية: أولا الاستقرار السياسي والأمن

١- الاسـتقرار السـياسي والأمـن يعتـبران مـن أهـم العوامـل التـي تؤثـر عـلى التعـاون الاقتصـادي بـين الـدول العربيـة. الاسـتقرار السـياسي يعـزز الثقة بـين الدول والمسـتثمرين، مـما يـؤدي إلى زيـادة الاسـتثمارات والتبـادل التجـاري. ومـع ذلـك، تعـاني بعـض الـدول العربيـة مـن عـدم الاسـتقرار السـياسي، مـما يـؤدي إلى تعـثّر المشروعـات الاقتصاديـة المشـتركة، أو ارتفـاع تكلفـة تأمينهـا ضـد المخاطر المختلفـة. الوضع الأمنـي المضطرب يمكن أن يؤثـر سـلبًا عـلى السـياحة، والتجـارة، والاسـتثمارات، ويزيـد مـن تكلفـة أداء الأعـمال بصفـة عامـة. عـلى سـبيل المثال، الهجـمات الإرهابية أو النزاعات المسـلحة يمكـن أن تعطل حركـة التجـارة، وترفـع تكاليـف التأمـين والنقـل، مـما يجعـل بيئـة الأعـمال غـير مواتيـة.

٢- النزاعات الإقليمية وتأثيرها على التعاون الاقتصادي

النزاعـات الإقليميـة هـي تحـدٍ آخـر يواجـه التعـاون الاقتصـادي العـربي. النزاعـات أو الخلافـات العربيـة البينيـة يمكـن أن تعرقـل جهـود التكامـل الاقتصـادي، وتـؤدي إلى فرض قيـود تجاريـة أو اقتصاديـة بـين الأطـراف المتنازعـة. عـلى سـبيل المثـال، النـزاع الخليجـي العابـر الـذى كان قائمـا فى فـترة سـابقه بـين قطـر وبعـض الـدول المجـاورة أدى إلى فـرض حصـار اقتصـادي عـلى قطـر، مـما أثّـر سـلبًا عـلى التجـارة وتدفّـق الاسـتثمارات بـين هـذه الـدول. وعـلى صعيـد أخـر، فـإن النزاعـات الإقليميـة يمكـن أن تحـوّل المـوارد الاقتصاديـة مـن التنميـة والاسـتثمار إلى الإنفـاق العسـكري والأمنـي، مـما يعـوق النمـو الاقتصـادي ويحـد مـن فـرص التعـاون الاقتصـادي.

٣- تأثير الاستقرار السياسي والنزاعات على المؤسسات الاقتصادية

التحديـات السياسـية، سـواء تلـك الناشـئة عـن عـدم الاسـتقرار أو النزاعـات الإقليميـة، تؤثـر بشـكل مبـاشر عـلى المؤسسـات الاقتصاديـة العربيـة وقدرتهـا عـلى تحقيـق أهدافها. في بيئـة غـير مسـتقرة، قـد تجـد المؤسسـات صعوبـة في تنفيـذ خططهـا ومشروعاتهـا، وقد تواجـه صعوبـة في جـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة والمحليـة. النزاعـات الإقليميـة تـؤدي

إلى تعزيـز الحواجـز الاقتصاديـة وزيـادة التعقيـدات القانونيـة والإداريـة، مـما يجعـل التعـاون الاقتصـادي أكـثر صعوبـة. هـذا الوضـع يسـتدعي تعزيـز التعـاون بـين الـدول العربيـة لإيجـاد حلـول سياسـية تسـهم في تحقيـق الاسـتقرار وتعـزز التعـاون الاقتصـادي.

الآفاق المستقبلية للتغلب على التحديات السياسية

رغـم التحديـات السياسـية، هنـاك فـرص لتحسـين التعـاون الاقتصـادي، مـن خـلال تعزيـز الاسـتقرار السـياسي والأمنـي، والعمـل عـلى حـل النزاعـات الإقليميـة بطـرق سـلمية. يمكـن للـدول العربيـة العمـل معًـا لتعزيـز المؤسسـات الإقليميـة والدوليـة التـي تدعـم السـلام والاسـتقرار. تعزيـز الحـوار السـياسي والدبلوماسـية الاقتصاديـة يمكـن أن يسـهما في بنـاء جسـور الثقـة والتعـاون بـين الـدول، مـما يعـزز مـن فـرص النجـاح الاقتصـادي المشـترك. الاسـتثمار في الأمـن والاسـتقرار يصلـح اسـتراتيجية فعّالـة لجـذب الاسـتثمارات وتعزيـز النمـو الاقتصـادي في المنطقـة العربيـة.

التحديات الاقتصادية: النمو والتنوع والفجوات والأمن الغذائي

آفاق وتحديات النمو الاقتصادي العربي

وفقـاً لأحـدث تقريـر للبنـك الـدولي عـن الآفـاق الاقتصاديـة العالميـة[٢]، مـن المتوقـع أن تنهـي الاقتصـادات الناميـة - التـي تحـرك ٦٠٪ مـن النمـو العالمـي - الربـع الأول مـن القـرن الحـادي والعشريـن بأضعـف مسـتويات لتوقعـات النمـو عـلى المـدى الطويـل منـذ عـام ٢٠٠٠. وحتـى مـع اسـتقرار الاقتصـاد العالمـي في العامـين المقبلـين، مـن المتوقـع أن تحقـق الاقتصـادات الناميـة تقدمـاً أبطـأ في إطـار جهـود اللحـاق بمسـتويات الدخـل في الاقتصـادات المتقدمة.

ومـن المتوقـع أن ينمـو الاقتصـاد العالمـي بنسـبة ٢٫٧٪ في عامـي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، وهـي الوتـيرة نفسـها التـي شـهدها عـام ٢٠٢٤، مـع الانخفـاض التدريجـي للتضخـم وأسـعار الفائـدة. كـما مـن المتوقـع أن يظـل معـدل النمـو في الاقتصـادات الناميـة ثابتـاً عنـد نحـو ٤٪ خـلال العامـين المقبلـين. غـير أن هـذا الأداء سـيكون أضعـف مـما كان عليـه الحـال قبـل جائحـة كورونـا، ولـن يكفـي لتعزيـز التقـدم الـلازم لتخفيـف حـدة الفقـر وتحقيـق الأهـداف الإنمائيـة الأوسـع نطاقاً.

ويمثـل تحليـل البنـك الـدولي أول تقييـم منهجـي يقـوم بـه لأداء الاقتصـادات الناميـة

في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين. ويخلص هذا التحليل إلى أنه خلال السنوات العشر الأولى، نمت الاقتصادات النامية بأسرع وتيرة لها منذ سبعينيات القرن الماضي. ومع ذلك، تراجع التقدم المحرز بعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعثر التكامل الاقتصادي العالمي، وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية نحو نصف مستواها في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبلغت القيود الجديدة على التجارة العالمية في عام ٢٠٢٤ خمسة أضعاف متوسط السنوات ٢٠١٠-٢٠١٩. ونتيجة لذلك، انخفض النمو الاقتصادي بوجه عام من ٥,٩٪ في العقد الأول من القرن الحالي إلى ٥,١٪ في العقد الثاني ثم إلى ٣,٥٪ في العقد الثالث. ومنذ عام ٢٠١٤، وباستثناء الصين والهند، كان متوسط نمو نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات النامية أقل بنصف نقطة مئوية مقارنة بالاقتصادات الغنية، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وتعتبر الاقتصادات النامية أكثر أهمية للاقتصاد العالمي مما كانت عليه في بداية القرن الحالي، فهي تمثل نحو ٤٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، مقابل ٢٥٪ في عام ٢٠٠٠. كما ازداد مستوى ترابطها والاعتماد المتبادل فيما بينها حيث إن أكثر من ٤٠٪ من صادراتها السلعية تذهب إلى اقتصادات نامية أخرى، أي ضعف النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٠. وقد أصبحت الاقتصادات النامية أيضاً مصدراً مهما لتدفقات رأس المال العالمية وتحويلات المغتربين والمساعدات الإنمائية إلى الاقتصادات النامية الأخرى، فبين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣، شكلت هذه الاقتصادات ٤٠٪ من التحويلات العالمية ارتفاعاً من ٣٠٪ في العقد الأول من هذا القرن.

ونتيجة لذلك، أصبح لهذه الاقتصادات الآن تأثير أكبر على نواتج النمو والتنمية في الاقتصادات النامية الأخرى. فعلى سبيل المثال، تؤدي زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نمو إجمالي الناتج المحلي في أكبر ثلاثة اقتصادات نامية هي الصين والهند والبرازيل إلى زيادة تراكمية في إجمالي الناتج المحلي بنحو ٢٪ في الاقتصادات النامية الأخرى بعد ثلاث سنوات. غير أن هذه التأثيرات لا تمثل سوى نصف تأثير النمو في أكبر ثلاثة اقتصادات هي الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان. وخلاصة القول، لا تزال الرفاهة في الاقتصادات النامية مرتبطة بقوة بالنمو في الاقتصادات المتقدمة

الثلاثة الكبرى.

ويشير التقرير إلى أن الاقتصادات النامية قد تواجه خلال العامين المقبلين أوضاعاً سلبية خطيرة. ويمكن أن يؤدي ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن السياسات العالمية إلى إضعاف ثقة المستثمرين وتقييد تدفقات الاستثمارات والتمويل. وقد يؤدي تصاعد التوترات التجارية إلى تراجع النمو العالمي. كما يمكن أن يؤدي استمرار التضخم إلى تأخير التخفيضات المتوقعة في أسعار الفائدة. غير أن أداء الاقتصاد العالمي قد يكون أفضل من المتوقع، خاصة إذا تمكنت أكبر قوتين تحركانه وهما الولايات المتحدة والصين من تحقيق طفرات اقتصادية، ففي الصين، يمكن أن تؤدي تدابير التحفيز الإضافية إلى زيادة الطلب. أما في الولايات المتحدة، فيمكن أن يؤدي الإنفاق القوي للأسر المعيشية إلى نمو أقوى من المتوقع، وسيترتب على ذلك آثار مفيدة للاقتصادات النامية.[٣]

في ظل هذه البيئة الصعبة للغاية، تظل التوقعات الاقتصادية العالمية هشة، مع ضعف في آفاق النمو. تجنب الاقتصاد العالمي أسوأ السيناريوهات وهو الركود في عام ٢٠٢٣، حيث قدر النمو بنسبة ٢,٧ بالمئة.. تشمل المخاطر السلبية: ارتفاع أسعار السلع وتعطيلات الإمدادات بسبب الصراعات وزيادة التوترات الجيوسياسية؛ فترة طويلة من الظروف المالية المشددة؛ استمرار التضخم؛ وتجزئة التجارة. من ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي انخفاض التضخم بوتيرة أسرع إلى تخفيف ظروف التمويل بينما يوفر الموقف المالي الأقل انكماشًا مما كان متوقعًا في البلدان المختلفة وكذلك الأداء الاقتصادي الأقوى للاقتصادات الكبرى مخاطر صعودية إضافية للتوقعات.

أدت التشديدات المتزامنة في السياسة النقدية عالميًا لمواجهة الضغوط التضخمية المتزايدة في عام ٢٠٢٢ إلى ظروف مالية عالمية أكثر تقييدًا ورفعت تكاليف الاقتراض. في حين انخفض التضخم العالمي في عام ٢٠٢٣، من المتوقع أن تظل معدلات الفائدة الحقيقية مرتفعة لبعض الوقت بسبب القلق من عودة الضغوط التضخمية.

في هذا السياق، من المتوقع أن تواجه العديد من البلدان النامية وصولًا محدودًا إلى الأسواق المالية الدولية وتكاليف اقتراض مرتفعة، مما سيحد على الأرجح من قدرة البلدان على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتعزيز الإنتاجية

على المدى الطويل ومكافحة تغير المناخ.[٤]

٢- تحديات التنوّع والفجوات

التنوع الكبير في الاقتصاديات العربية يمثّل فرصة وتحديًا للتعاون الاقتصادي بين الدول. التنوّع في ذاته يكون محموداً لأنه ينشئ فرصة للتجارة وحركة عوامل الإنتاج بين الدول، لكن الأزمة تكمن في أن يكون ذلك التنوّع مقروناً بتفاوت كبير في مستويات الدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. تختلف الدول العربية في حجم اقتصاداتها، مستويات الدخل، وقدرتها على تحقيق النمو. على سبيل المثال، دول الخليج تتمتع بمستويات عالية من الدخل نظرًا لاعتمادها على الإنتاج النفطي، في حين تعاني دول أخرى مثل اليمن والسودان من ضعف في البنية التحتية والموارد الاقتصادية. وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر عام ٢٠٢٣ ما يزيد عن ٦٥ ألف دولار أمريكي[٥]، بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن في ذات العام حوالي ٩٧٦ دولاراً أمريكياً فقط![٦] ..هذه الفجوة الاقتصادية تؤدي إلى تفاوت في القدرة على الاستثمار والتجارة البينية، مما يعيق جهود التكامل الاقتصادي على أسس عادلة محققة لمزايا مشتركة لجميع الأطراف. لتحقيق تعاون اقتصادي فعّال، يجب وضع استراتيجية شاملة لتقليص تلك الفجوة، من خلال حفز النمو الاقتصادي في الدول الأقل تقدمًا وتقديم الدعم اللازم لها، مع العمل على تعظيم المزايا النسبية (على شحّها أحياناً) المنشئة للتجارة.

٣- الاعتماد الكبير على النفط والغاز وتداعيات ذلك

تعتمد العديد من الدول العربية بشكل كبير على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيس للدخل. هذا الاعتماد يجعل هذه الدول عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، وهي أكثر صدمات جانب العرض تأثيراً على معدلات التضخم ومستويات المعيشة، كما إن تلك الصدمات تهدد سلامة واستقرار تلك الدول. فعلى سبيل المثال، الانخفاض الكبير في أسعار النفط قد يؤدي إلى عجز في الموازنات العامة، وتقليص الاستثمار في البنية الأساسية والخدمات العامة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على النفط والغاز إلى تهميش القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة، مما يعوق تنويع الاقتصادات الوطنية ويجعلها أقل قدرة على التكيف

مـع التحـوّلات الاقتصاديـة العالميـة.

٤- تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصادات العربية

تقلبـات أسـعار النفـط تؤثـر بشـكل مبـاشر عـلى اقتصـادات الـدول العربيـة المنتجـة والمصـدّرة للنفـط. في فـترات الانخفـاض الحـاد في الأسـعار، تواجـه هـذه الـدول تحديـات ماليـة كبـيرة تتطلـب إجـراءات تقشـفية قـد تـؤدي إلى تقليـص الإنفـاق الحكومـي وتأثـيرات سـلبية عـلى النمـو الاقتصـادي. عـلى الجانـب الآخـر، ارتفـاع الأسـعار يمكـن أن يعـزز الإيـرادات الحكوميـة ولكنـه قـد يـؤدي أيضًـا إلى زيـادة التضخـم وارتفـاع تكاليـف المعيشـة. هـذه التقلبـات تؤكـد الحاجـة الملحـة لتنويـع مصـادر الدخـل وتقليـل الاعتـماد عـلى النفـط لتحقيـق اسـتقرار اقتصـادي طويـل الأجـل.

ثالثاً : استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول العربية

لمواجهـة التحديـات الناجمـة عـن الاعتـماد الكبـير عـلى النفـط والغـاز، تسـعى العديـد مـن الـدول العربيـة إلى تنويـع اقتصاداتهـا مـن خـلال تطويـر قطاعـات أخـرى مثـل السـياحة، الصناعـة، الزراعـة، والتكنولوجيـا. عـلى سـبيل المثـال، قامـت دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة بالاسـتثمار بشـكل كبـير في السـياحة والتجـارة العالميـة، مـما سـاهم في تقليـل اعتمادهـا عـلى النفـط. المملكـة العربيـة السـعودية أيضًـا أطلقـت رؤيـة ٢٠٣٠ التـي تهـدف إلى تنويـع الاقتصـاد الوطنـي مـن خـلال تعزيـز الاسـتثمارات في القطاعـات غـير النفطيـة. تنويـع الاقتصـاد يمكـن أن يسـاعد الـدول العربيـة عـلى تحقيـق اسـتقرار اقتصـادي أكـبر وزيـادة قدرتهـا عـلى التنافـس في الأسـواق العالميـة. ومـن المتوقـع أن يظـل نمـو القطـاع غـير النفطـي في المملكـة العربيـة السـعودية ثابتًـا عنـد مـا يقـدر بنحـو ٤,٥٪ في الفـترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦. أن يبلـغ النمـو الاقتصـادي في الإمـارات العربيـة المتحـدة إلى ٣,٣٪ في عـام ٢٠٢٤، مدفوعـاً بنمـو مسـتدام بنسـبة ٤,١٪ في القطـاع غـير النفطـي[٧].

١- مبادرات تنويع الاقتصاد

مـن البرامـج والمبـادرات الهامـة للتنويـع الاقتصـادي في دول الخليـج العـربي «برنامـج مصنـع المسـتقبل» في المملكـة العربيـة السـعودية، وهـي مبـادرة رائـدة أطلقتهـا وزارة الصناعـة والـثروة المعدنيـة، تمثـل خطـوة هامـة في رحلـة الدولة نحـو التحديـث الصناعي. وقـد أطلـق البرنامـج بهـدف طمـوح لتطويـر ٤٠٠٠ مصنـع مـع تبنّـي التكنولوجيـا الرقمية

كأداة للتحديث. يتمركز هذا البرنامج استراتيجياً في الرياض، ضمن المنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتعزيز تنافسية وكفاءة الصناعات السعودية.

يركز برنامج مصنع المستقبل على تبني إنترنت الأشياء وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، كما يهدف إلى بناء نظام صناعي متقدم، وزيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل ذات جودة في مجال التصنيع. تشمل الأهداف الرئيسية للبرنامج: إنشاء بنية تحتية تكنولوجية في المصانع الجديدة، وإجراء تقييمات مدققة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحديد الاحتياجات الخاصة، وتقديم الحوافز والتمويل لدعم التحول الرقمي. يتضمن هذا النهج الشامل حوافز مالية لتنفيذ خرائط طريق التحول، وتمويل المشاريع الرقمية التي تتطلب رأس مال كبير ودعم تجريب التقنيات الناشئة.[٨]

كذلك تتبنّى الحكومة المصرية «مبادرة إبدأ» لتطوير الصناعة المصرية. وينقسم العمل في محور دعم الصناعات بتلك المبادرة إلى: تقديم الدعم الفني والمادي للمصانع المخالفة والمتعثرة ومساندتها حتى تستطيع تقنين أوضاعها. كما يعمل محور دعم الصناعات على التواصل المستمر بالتنسيق مع فريق مؤسسة حياة كريمة في كافة قرى ومراكز حياه كريمة للبناء على جهود الدولة، وإحداث طفرة في البنية الأساسية، وتحقيق التمكين الاقتصادي، من خلال توطين سلاسل صناعات متكاملة بمراكز حياه كريمة تضمن تعظيم استغلال القيمة المضافة لموارد هذه المراكز، وتوطين صناعات حديثة بها. هذا النوع من المبادرات وغيره الكثير في الدول العربية يمكن أن يتكامل عبر شبكة واسعة من قنوات التواصل، حتي يتم تحقيق مستهدفات التحديث والتنويع والتمويل..على مستوى المنطقة العربية بالكامل.

رابعاً : التحديات الاجتماعية التي تواجه الدول العربية: البطالة والفقر

يعتبر البطالة والفقر من أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجه الدول العربية. بحسب تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٣، تبلغ نسبة البطالة في بعض الدول العربية أكثر من ٢٠٪، مع تزايد مستمر في عدد العاطلين عن العمل، وخاصة بين الشباب. الفقر أيضًا يعد مشكلة حقيقية، حيث يعيش أكثر من ٣٠٪ من السكان في بعض الدول تحت خط الفقر. هذه الأرقام تشير إلى حجم المشكلة وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

البطالة تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر، مما يزيد من الضغوط الاجتماعية ويؤدي إلى تدهور نوعية الحياة لكثير من الأفراد والأسر ويمنح بيئة خصبة لنمو الأفكار المتطرفة والإرهاب. لمكافحة هذه التحديات، تحتاج الدول إلى تبني سياسات تنموية تعزز من فرص العمل وتحسن من ظروف المعيشة للفئات الأكثر احتياجًا.

١- تأثير الفقر على المجتمع العربي

الفقـر لـه تأثـيرات واسـعة وعميقـة عـلى المجتمـع. يعيـش الأفـراد الذيـن يعانـون مـن الفقـر في ظـروف معيشـية سـيئة، مـما يؤثـر عـلى صحتهـم الجسـدية والنفسـية. وفقًـا لتقريـر الأمـم المتحـدة للتنميـة البشريـة لعـام ٢٠٢٢[٩]، يزيـد الفقـر مـن معـدلات الجريمـة والانحـراف الاجتماعـي، حيـث يبحـث الأفـراد عـن وسـائل غـير مشروعـة لتلبيـة احتياجاتهـم الأساسـية. كـما أن الفقـر يـؤدي إلى نقـص في التغذيـة والسـكن والرعايـة الصحيـة، مـما يفاقـم مـن المشـكلة السـكانية. لمواجهـة هـذه التحديـات، يجـب عـلى الـدول العربيـة تبنـي سياسـات اجتماعيـة تهـدف إلى تحسـين مسـتوى المعيشـة وزيـادة فـرص الحصـول عـلى التعليـم والرعايـة الصحيـة والخدمـات الأساسـية.

٢- تحديات الأمن الغذائي العربي

تفاقـم الجـوع في المنطقـة العربيـة وسـط الأزمـات المتعمقة في عـام ٢٠٢٣، وفقًـا لتقرير صـادر عـن منظمـة الأغذيـة والزراعـة (الفـاو)، والصنـدوق الـدولي للتنميـة الزراعيـة (إيفـاد)، ومنظمـة الأمـم المتحـدة للطفولـة (اليونيسـيف)، وبرنامـج الأغذيـة العالمـي (WFP)، ومنظمـة الصحـة العالمية (WHO)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسـيا (الإسـكوا). يحمـل التقريـر عنـوان «نظـرة عامـة إقليميـة عـلى الأمـن الغـذائي والتغذية في الـشرق الأدنى وشـمال أفريقيـا لعـام ٢٠٢٤»، ويحذر مـن أن المنطقة العربيـة لا تزال بعيدة عـن تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة للأمـن الغـذائي والتغذيـة بحلـول عـام ٢٠٣٠,[١٠]

في عـام ٢٠٢٣، واجـه الجـوع ٦٦,١ مليـون شـخص، وهـو مـا يمثـل حـوالي ١٤٪ مـن سـكان المنطقـة العربيـة. يسـلط التقريـر الضـوء عـلى أن الوصـول إلى الغـذاء الـكافي لا يـزال بعيـد المنـال لملايـين الأشـخاص. حـوالي ١٨٦,٥ مليـون شـخص – ٣٩,٤٪ مـن السـكان - واجهـوا انعـدام الأمـن الغـذائي المتوسـط أو الشـديد، بزيـادة قدرهـا ١,١ نقطـة مئويـة عـن العـام السـابق. وبشـكل مثـير للقلـق، شـهد ٧٢,٧ مليـون شـخص انعـدام الأمـن

الغـذائي الشـديد.

يشـير تحليـل التقريـر إلى أن الـصراع هـو المحـرك الرئيـسي لانعـدام الأمـن الغـذائي وسـوء التغذيـة في المنطقـة. التحديـات الاقتصاديـة، وعـدم المسـاواة في الدخـل، والتطـرف المناخـي تلعـب أيضًـا أدوارًا كبـيرة. كذلـك ارتفعـت أسـعار الغـذاء عالميـاً ليفاقـم الأزمـة. في عـام ٢٠٢٣، ارتفعـت معـدلات نقـص التغذيـة في البلـدان المتأثـرة بالـصراع إلى ٢٦,٤٪، وهـو مـا يزيـد بأربـع مـرات عـن ٦,٦٪ في المناطـق غـير المتأثـرة بالـصراع.

مـن المؤسـف أن مـؤشرات الأمـن الغـذائي والتغذيـة مـن المتوقـع أن تتدهـور أكـثر بسـبب الصراعـات المسـتمرة إلى جانـب الجفـاف المسـتمر في العديـد مـن أجـزاء المنطقـة.

يبقـى الوصـول الاقتصـادي إلى الأنظمـة الغذائيـة الصحيـة قضيـة حرجـة، حيـث يؤثـر عـلى أكـثر مـن ثلـث سـكان المنطقـة العربيـة. في عـام ٢٠٢٢، أظهـرت بيانـات أسـعار الغـذاء أن ١٥١,٣ مليـون شـخص لم يتمكنـوا مـن تحمـل تكلفـة نظـام غـذائي صحـي. البلـدان المتأثـرة بالـصراع شـهدت أعـلى المعـدلات، حيـث كافـح ٤١,٢٪ مـن سـكانها لتحمـل تكلفـة نظـام غـذائي صحـي. يسـلط التقريـر الضـوء عـلى المعانـاة المسـتمرة للمنطقـة العربيـة مـن العـبء الثلاثي لسـوء التغذيـة، بمـا في ذلـك الاتجاهـات المتزايـدة في السـمنة لـدى الأطفـال والكبـار، والهـزال، ونقـص المغذيـات مثـل فقـر الدم بين النسـاء.

عـلى الرغـم مـن تحقيـق تقـدم في تقليـل معـدلات التقـزم مـن ٢٨,٠٪ في عـام ٢٠٠٠ إلى ١٩,٩٪ في عـام ٢٠٢٢، لا يـزال تحقيـق أهـداف التغذيـة في المنطقـة العربيـة تحديًـا. تجـاوزت معـدلات الهـزال لـدى الأطفـال أيضًـا المتوسـط العالمـي، حيـث شـهدت البلـدان ذات الدخـل المنخفـض أعـلى المعـدلات عنـد ١٤,٦٪. في عـام ٢٠٢٢، كان ٩,٥٪ مـن الأطفال دون سـن الخامسـة يعانـون مـن زيـادة الـوزن، وهـو مـا يقـرب مـن ضعـف المتوسـط العالمـي. هـذه الزيـادة تمثـل زيـادة قدرهـا ٨٪ منـذ عـام ٢٠٠٠، مـع أعـلى المعـدلات في ليبيـا وتونـس ومـصر.

وفقًـا للتقريـر، بلغـت نسـبة فقـر الـدم بـين النسـاء في الفئـة العمريـة مـن ١٥ إلى ٤٩ عامًـا ٣٣,٢٪ في عـام ٢٠١٩، وهـي أعـلى مـن المتوسـط العالمـي، مـع أعـلى المعـدلات في البلـدان ذات الدخـل المنخفـض عنـد ٤٣,٩٪. عـلى الرغـم مـن بعـض التحسـينات، لا تـزال معـدلات السـمنة بـين البالغـين في الـدول العربيـة مرتفعـة بشـكل مقلـق، حيـث بلغـت

نسبة ٣٢,١٪ في عام ٢٠٢٢، وهو ما يزيد عن ضعف المعدل العالمي. البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى شهدت أعلى المعدلات عند ٣٣,٨٪، مع تصدر مصر وقطر والكويت في معدلات السمنة على مستوى الدولة.

٣- التعليم والتدريب المهني وتأثيره على القوى العاملة

التعليم والتدريب المهني يلعبان دورًا حيويًا في تحسين جودة القوى العاملة وزيادة فرص العمل. يساهم التعليم الجيد في تنمية المهارات والمعرفة اللازمة للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية. بحسب تقرير منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٢٣، يزيد التعليم والتدريب المهني من إنتاجية العمال ويحسن من فرص توظيفهم. التدريب المهني يمكن الأفراد من اكتساب مهارات محددة تتناسب مع احتياجات سوق العمل، مما يعزز من قدرتهم على تحقيق الاستقرار المهني والمالي. الاستثمار في التعليم والتدريب المهني يعد استثمارًا طويل الأجل في مستقبل الاقتصاد والمجتمع، حيث يساهم في خلق جيل من العمالة المدربة والمؤهلة التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي[١١].

٤- تعزيز التعليم والتدريب المهني في الدول العربية

تواجه الدول العربية تحديات كبيرة في مجال التعليم والتدريب المهني، حيث يعاني العديد من النظم التعليمية من نقص في التمويل والبنية الأساسية. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٢، فإن نسبة الإنفاق على التعليم في بعض الدول العربية لا تتجاوز ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. لتحسين الوضع، يجب على الدول العربية تبني استراتيجيات شاملة تهدف إلى تعزيز جودة التعليم والتدريب المهني. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة بالتعاون مع الشركات والمؤسسات الصناعية، وتحسين المناهج الدراسية لتلبية احتياجات السوق، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية التعليمية. تعزيز التعليم والتدريب المهني سيساهم في تقليل معدلات البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

خامساً: سبل تعزيز التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي العربي

١- تحليل دور الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين الدول العربية:

الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين الدول العربية تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز

التجارة البينية. على مر العقود، شهدنا توقيع العديد من الاتفاقيات التي تهدف إلى تسهيل التجارة وتقليل الحواجز الجمركية بين الدول. ومن أبرز هذه الاتفاقيات، اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) التي أُطلقت في عام ١٩٩٧ بهدف إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء. وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢٣، ساهمت هذه الاتفاقية في زيادة حجم التجارة البينية بنسبة ١٢٪ سنويًا منذ توقيعها. بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي بين مجموعات من الدول العربية مثل مجلس التعاون الخليجي، مما يعزز من التبادل التجاري والاستثمار البيني.

فرص وحدود زيادة التبادل التجاري

زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية تحمل في طياتها العديد من الفوائد الاقتصادية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وتحسين البنية التحتية للنقل والتواصل بين الدول. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٢، يمكن لتبسيط الإجراءات الجمركية أن يزيد من حجم التجارة البينية بنسبة تصل إلى ١٥٪. كما أن تحسين البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والمطارات يسهم في تقليل تكاليف النقل والوقت المستغرق في تسليم البضائع. من الأمثلة العملية على ذلك، مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية، الذي يساهم في تحسين تدفق الكهرباء بين البلدين وتوفير المزيد من الفرص التجارية.

تعزيز الاستثمارات المشتركة

تعزيز الاستثمارات المشتركة بين الدول العربية يمثل فرصة كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. الاستثمارات المشتركة تساهم في تحسين بيئة الأعمال وتوفير فرص عمل جديدة. من الأمثلة الناجحة على ذلك، مشروع الشراكة الثلاثية بين العراق والأردن ومصر، الذي يشمل مد خط أنبوب نفطي من ميناء البصرة في العراق إلى ميناء العقبة في الأردن، ثم إلى نويبع في مصر. هذا المشروع يهدف إلى فتح أسواق جديدة للطاقة في المنطقة وتقليل الاعتماد على مضيق هرمز الاستراتيجي. وفقًا لتقرير منظمة الأوبك لعام ٢٠٢٣، يمكن لمثل هذه المشروعات أن تساهم في تعزيز الاستثمارات المشتركة بنسبة تصل إلى ٢٠٪.

أهمية التعاون الاقتصادي

التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ليس فقط تعزيزًا للتجارة والاستثمار، بل هو أيضًا سبيل لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. من خلال تعزيز التجارة البينية والاستثمارات المشتركة، يمكن للدول العربية تحقيق تكامل اقتصادي أكبر وزيادة قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذا التعاون أن يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، مما يعود بالنفع على جميع الأطراف المشاركة. بتطبيق استراتيجيات فعالة ومبتكرة، يمكن للدول العربية التغلب على التحديات الاقتصادية واستغلال الفرص المتاحة لتحقيق مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا.

التكامل الاقتصادي:

١. إمكانيات تكامل الصناعات الزراعية: يمكن لتكامل الصناعات والزراعة أن يعزز الأمن الغذائي ويزيد من مقاومة الاقتصاد للتحديات العالمية، مثل تقلبات الأسواق والظروف الطارئة. يمكن للتكامل أن يسهم في تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف من خلال استخدام المواد الخام الزراعية في الصناعات المحلية.

٢. التعاون في مجال البنية التحتية والمشروعات الكبرى: يمكن للتعاون في مجال البنية التحتية والمشروعات الكبرى أن يعززا النمو الاقتصادي ويحسنا من جودة الحياة للمواطنين. كذلك يمكن للتعاون بين الدول أن يساهم في توفير الاستثمارات الضرورية وتحقيق الاستدامة في مشروعات البنية التحتية، مثل الطرق والسكك الحديدية والمطارات.

تنويع الاقتصاد:

الابتكار والتحول الرقمي

الابتكار والتحول الرقمي يعتبران من العوامل الرئيسية في تنويع الاقتصادات العربية. تبنّي التكنولوجيا الحديثة يعزز من الإنتاجية والكفاءة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي. وفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢٢، فإن الدول التي تستثمر في الابتكار والتحول الرقمي تحقق معدلات نمو اقتصادي

أعـلى بنسـبة ٢-٣٪ مقارنـة بالـدول التـي تتخلـف في هـذا المجـال. عـلى سـبيل المثـال، الإمـارات العربيـة المتحـدة والسـعودية قـد أطلقتـا العديـد مـن المبـادرات الرقميـة مثـل «رؤيـة ٢٠٣٠» و«رؤيـة الإمـارات ٢٠٢١» لتعزيـز الاقتصـاد الرقمـي وجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة. كذلـك تضمنـت رؤيـة مـصر ٢٠٣٠ في الهـدف الثالـث مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة « تحقيـق نمـو اقتصـادي قائـم عـلى المعرفـة كـما تعمـل عـلى تحقيـق التحـول الرقمـي ورفـع درجـة مرونـة وتنافسـية الاقتصـاد، وزيـادة معـدلات التشـغيل وفـرص العمـل اللائـق وتحسـين بيئـة الأعـمال وتعزيـز ثقافـة ريـادة الأعـمال، كـما تسـعى إلى تحقيـق الشـمول المـالي وإدراج البعـد البيئـي والاجتماعـي في التنميـة الاقتصاديـة.»[١٢]

تعزيز السياحة والصناعات البديلة

تعزيـز السـياحة والصناعـات البديلـة يمكـن أن يسـهم في تنويـع الاقتصاديـات العربيـة وتقليـل الاعتـماد عـلى النفـط. السـياحة تعتـبر مصـدرًا رئيسـيًا للعمـلات الأجنبيـة وتوفـير فـرص العمـل. وفقًـا لتقريـر منظمـة السـياحة العالميـة لعـام ٢٠٢٣، فـإن السـياحة تسـاهم بنسـبة ١١٪ مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي في المغـرب و٩٪ في مـصر. بالإضافـة إلى ذلـك، يمكـن للـدول الاسـتثمار في الصناعـات البديلـة مثـل الصناعـات الزراعيـة والتصنيـع، مـما يعـزز مـن قدراتهـا التنافسـية في الأسـواق العالميـة. تطويـر هـذه القطاعـات يتطلـب توفـير بيئـة اسـتثمارية ملائمـة وتبنـي سياسـات داعمـة للنمـو الاقتصـادي المسـتدام.

التعاون في مجالات التعليم والتدريب

تبادل الخبرات والبرامج التعليمية

تبـادل الخـبرات والبرامـج التعليميـة بـين الـدول العربيـة يلعـب دورًا كبـيرًا في تحسـين جـودة التعليـم وتعزيـز التفاهـم الثقـافي والتعـاون الإقليمـي. مـن خـلال تبـادل الخـبرات، يمكـن للمعلمـين والطـلاب الاسـتفادة مـن أفضـل الممارسـات والأسـاليب التعليميـة المسـتخدمة في دول أخـرى. عـلى سـبيل المثـال، وفقًـا لتقريـر البنـك الـدولي لعـام ٢٠٢٣، فـإن برامـج تبـادل الطـلاب بـين الجامعـات العربيـة والأجنبيـة قـد أسـهمت في تحسـين مسـتوى التعليـم وتوسـيع آفـاق الطـلاب الأكاديميـة. مثـل هـذه المبـادرات يمكـن أن تزيـد مـن فـرص التعـاون التعليمـي وتوفـر بيئـة تعليميـة متنوعـة وغنيـة.

تعزيز الأبحاث العلمية والتطوير

تعزيـز الأبحـاث العلميـة والتطويـر يعـد أمـرًا حيويًـا لتحقيـق التنميـة المسـتدامة في الـدول العربيـة. وفقًـا لتقريـر منظمـة الأمـم المتحـدة للتربيـة والعلـم والثقافـة (اليونسـكو) لعـام ٢٠٢٢، فـإن الإنفـاق عـلى البحـث والتطويـر في الـدول العربيـة لا يتجـاوز ٠,٥٪ مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي، مقارنـةً بـ٢,٣٪ في الـدول المتقدمـة[١٣]. تحسـين هـذه النسـبة يمكـن أن يسـهم في تحقيـق اكتشـافات علميـة وتقنيـة جديـدة تسـاهم في تنويـع الاقتصـاد وتحسـين مسـتويات المعيشـة. الاسـتثمار في الأبحـاث العلميـة يمكـن أن يخلـق فـرص عمـل جديـدة ويعـزز مـن الابتـكار والنمـو الاقتصـادي.

التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية

التعـاون بـين الجامعـات والمؤسسـات البحثيـة يمكـن أن يعـزز مـن جـودة التعليـم والبحـث العلمـي في الـدول العربيـة. يمكـن للجامعـات والمؤسسـات البحثيـة تبـادل المعرفـة والخـبرات مـن خـلال تنظيـم المؤتمـرات وورش العمـل والمشـاريع البحثيـة المشـتركة. وفقًـا لتقريـر المنتـدى الاقتصـادي العالمـي لعـام ٢٠٢٣، فـإن تعزيـز التعـاون البحثـي بـين الجامعـات يمكـن أن يـؤدي إلى تحسـين جـودة الأبحـاث وزيـادة نشرهـا في المجـلات العلميـة المرموقـة. مثـل هـذه المبـادرات يمكـن أن تعـزز مـن التنافسـية الأكاديميـة وتسـاعد في تحقيـق تطـورات علميـة وتقنيـة هامـة.

تطوير البرامج التعليمية المشتركة

تطويـر البرامـج التعليميـة المشـتركة بـين الـدول العربيـة يمكـن أن يسـهم في تحسـين مسـتوى التعليـم وتوفـير فـرص تعليميـة متكافئـة. مـن خـلال إنشـاء برامـج تعليميـة مشـتركة بـين الجامعـات والمعاهـد التعليميـة، يمكـن للطـلاب الحصـول عـلى تعليـم متميز ومتعـدد الثقافـات. عـلى سـبيل المثـال، برامـج التبـادل التعليمـي بـين الجامعـات العربيـة مثـل برنامـج «إيراسـموس موندوس» الـذي تدعمـه الاتحـاد الأوروبي، قـد أسـهمت في تعزيـز التعـاون الأكاديمـي وتوفـير فـرص تعليميـة للطـلاب مـن مختلـف الـدول. مثـل هـذه البرامـج يمكـن أن تسـهم في بنـاء جسـور التعـاون والتفاهـم بـين الـدول وتعـزز مـن جـودة التعليـم في المنطقـة[١٤].

تعزيز الأمن الغذائي العربي من خلال التمويل الابتكاري

يشـدد موضـوع تقريـر عـام ٢٠٢٤، «تمويـل تحـول الأنظمـة الغذائيـة الزراعيـة للأمـن

الغـذائي والتغذيـة»، عـلى ضرورة اسـتراتيجية شـاملة لتحقيـق الهـدف ٢ مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة: القضـاء عـلى الجـوع. يؤكـد التقريـر الحاجـة إلى تحويـل وتعزيـز الأنظمـة الغذائيـة الزراعيـة، ومعالجـة عـدم المسـاواة، وضـمان أن تكـون الأنظمـة الغذائيـة الصحيـة متاحـة ويمكـن تحمـل تكلفتهـا للجميـع.[١٥]

تدعو النظرة الإقليمية للأمن الغذائي والتغذية لعام ٢٠٢٤ في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى زيـادة التمويـل وزيـادة فعاليتـه مـن حيـث التكلفـة. يـوصي التقريـر بآليـات تمويـل ابتكاريـة – مثـل ضمانات رأس المـال، التمويل القائم على النتائـج، التمويل المناخي، مبادلـة الديـون، التعهـدات السـوقية المتقدمة، وحاضنات الابتكار – لسـد فجـوة التمويل.

يسـلط التقريـر الضـوء عـلى الحاجـة إلى تكييـف هـذه النهـج مـع القـدرات الماليـة لـكل بلـد ومواءمـة أهـداف الأطـراف المعنيـة لحمايـة الأنظمـة الغذائيـة الزراعيـة. بالإضافـة إلى ذلـك، يدعـو التقريـر إلى بيئـات تنظيميـة مواتيـة وتحسـينات في السياسـات لجـذب رأس المـال إلى هـذه الأدوات الابتكاريـة.

اسـتناداً إلى نتائـج التقريـر، أصـدرت وكالات الأمـم المتحـدة «إعـلان القاهـرة بشـأن تمويـل تحـول الأنظمـة الغذائيـة الزراعيـة في منطقـة الـشرق الأدنى وشـمال أفريقيا» خلال فعاليـة إطـلاق التقريـر اليـوم. في هـذا الإعـلان، يؤكـدون التزامهـم بتعميـق التعـاون فيما بينهـم ومـع البنـوك التنميـة الدوليـة والإقليميـة، والقطـاع الخـاص، والحكومـات الوطنية. تهـدف هـذه الجهـود التعاونيـة إلى تطويـر وتوسـيع ونـشر مـوارد ماليـة إضافيـة لدعـم تحـول الأنظمـة الغذائيـة الزراعيـة الإقليميـة لتحقيـق الأمـن الغـذائي والتغذيـة. بالإضافـة إلى ذلـك، تقـترح وكالات الأمـم المتحـدة إطـلاق منصـات تمويـل تعاونيـة. سـيتم تنفيـذ هـذه المبـادرات بالتعـاون مـع الحكومـات المسـتفيدة، وشركاء التنميـة والتمويـل لتحقيـق الهـدف الثـاني مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة.[١٦]

خاتمة وبعض التوصيات

مـما سـبق تتضـح أهـم التحديـات التـي تواجـه العـالم وفي القلـب منـه الـدول العربيـة، والتـي تـتراوح بـين تحديـات اقتصاديـة وسياسـة واجتماعيـة. وقـد ركّـزت الورقـة بشـكل أسـاس عـلى التحديـات الاقتصاديـة لمـا لهـا مـن آثـار وتجليـات شـديدة الخطـورة عـلى مختلـف مظاهـر الحيـاة، ولمـا تسـببت فيـه مـن تحـوّلات هيكليـة سـوف ترسـم مسـتقبل

العـالم والمنطقـة العربيـة لقـرون مقبلـة.

ويوضـح تقريـر التنميـة الاقتصاديـة في أفريقيـا لعـام ٢٠٢٤ الصـادر عـن مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة[١٧] اسـتراتيجيات رئيسـية لتحويـل التحديـات إلى فـرص:

حوافـز للتصنيـع: تشـمل الإعفـاءات الضريبيـة، وتقليـل تكاليـف رأس المـال، والقـروض بفوائـد ميـسرة للـشركات التـي تسـتثمر في التصنيـع والإنتـاج للأسـواق الإقليميـة.

آليـات إدارة المخاطـر: إنشـاء صناديـق إقليميـة وأنظمـة إنذار مبكـر للمخاطـر المتعلقة بالتجـارة، وجمـع المـوارد العامـة والخاصة للتخطيـط للطـوارئ والتأمين.

مرافـق الاسـتجابة للأزمـات: إنشـاء آليـات تمويـل تجـاري لدعـم الأعـمال المتأثـرة بالصدمـات العالميـة، لمسـاعدتها عـلى التحـول إلى الأسـواق الإقليميـة والحفـاظ عـلى الوظائـف.

مـن خـلال السياسـات الصحيحـة، يمكـن للـدول العربيـة تعزيـز مرونتهـا الاقتصاديـة وتقليـل اعتمادهـا عـلى الأسـواق الخارجيـة وتعزيـز النمـو الشـامل. الطريـق نحـو المسـتقبل يكمـن في تحويـل نقـاط الضعـف إلى فـرص دائمـة مـن خـلال الإصلاحـات الجريئـة، والتعـاون الإقليمـي، والاسـتثمار الاسـتراتيجي..[١٨]

الهوامش

1- Sawal, J. N., Zaman, U., & Fatima, N. (2023). Power Transition, neo regionalism, and Neo functionalism: Unraveling the power dynamics in BRICS. Global International Relations Review, VI(II), 62–71. https://doi.org/10.31703/girr.2023(vi-ii).07

2- Group, W. B. (2025). Global Economic Prospects, January 2025.

3-World Bank Group. (2025, January 17). Global economy stabilizes, but developing economies face tougher slog. World Bank. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/202516/01//gep-january-2025-press-release

4- Financing for Sustainable Development Report 2024 | Financing for Sustainable Development Office. (n.d.).https://financing.desa.un.org/iatf/report/financing-sustainable-development-report-2024

5- TRADING ECONOMICS. (2025). Qatar GDP per capita. https://tradingeconomics.com/qatar/gdp-per-capita

6-TRADING ECONOMICS. (2025). Yemen GDP per capita. https://tradingeconomics.com/yemen/gdp-per-capita

7- World Bank Group. (2024a, December 3). Non-Oil sectors drive robust growth in GCC countries. World Bank. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/202401/12//non-oil-sectors-drive-robust-growth-in-gcc-countries#:~:text=The%20non%2Doil%20sector%2C%20which,%2520%in%20non%2Doil%20sector.

8-Industrial Development Report 2024. (2024). In Industrial development report. https://doi.org/10.183569789211066647/

9- https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr202122-ar.pdf

10-World Food Programme. (2024). UN report: Hunger in Arab region reaches new height as challenges intensify. World Food Programme. Retrieved from https://www.wfp.org/news/un-report-hunger-arab-region-reaches-new-height-challenges-intensify

11- Global Employment Trends for Youth 2024: Decent Work, Brighter Futures. (2024).

12-Ministry of Planning and Economic Development. (2024). Egypt Vision 2030: Transition Towards Sustainable Development. Retrieved from https://mped.gov.eg/Files/2030BookletFinalSoftCop

13-Global Education Monitoring Report 20212/: Non-state actors in education: Who chooses? Who loses? (2021). In UNESCO eBooks. https://doi.org/10.54676/xjfs2343

14- Asaad. (2023, November 6). What are the Erasmus Program and the Erasmus+? Schengen Visas. https://www.schengenvisas.com/what-are-the-erasmus-program-and-the-erasmus-plus/

١٥ منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. ٢٠٢٤. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠٢٤. التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. روما. https://doi.org/10.4060/cd1254ar.

16 UN Report: Hunger in the Arab region reaches a new height as challenges intensify | World Food Programme. (2024, December 18). UN World Food Programme (WFP). https://www.wfp.org/news/un-report-hunger-arab-region-reaches-new-height-challenges-intensify

17 Economic Development in Africa Report 2024. (2025, February 10). UN Trade and Development (UNCTAD). https://unctad.org/publication/economic-development-africa-report-2024

18 Africa's $3.4 trillion opportunity: Turning vulnerabilities into resilience. (2025, February 10). UN Trade and Development (UNCTAD). https://unctad.org/news/africas-34-trillion-opportunity-turning-vulnerabilities-resilience